الاقتصادية الصباح
العدد 1694 - السنة السادسة
الخميس 19 ذي الحجة 1434 - الموافق 24 اكتوبر 2013
Thursday 24 October 2013 - No.1694 - 6th Year

برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 105.63 دولارات

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 9 سنتات ليستقر عند مستوى 105.63 دولارات أمريكية للبرميل في تداولات اول من امس مقارنة بـ 105.54 دولارات للبرميل في تداولات أمس الاول.

وتأثرت أسواق النفط العالمية بتقرير الوظائف الامريكية الصادر عن وزارة العمل في الولايات المتحدة عن شهر سبتمبر الماضي مظهرا قراءة دون التوقعات على الرغم من انخفاض نسبة البطالة في الاقتصاد الاكبر في العالم الى ادنى مستوياتها منذ شهر نوفمبر 2008 عند مستوى 7.2 في المئة. وسجل الاقتصاد الامريكي اضافة لـ 148 الف وظيفة في القطاعات كافة عدا القطاع الزراعي خلال شهر سبتمبر الماضي مقارنة بـ 193 الف وظيفة سجلت خلال شهر أغسطس الماضي وأدت هذه القراءة الى انخفاض مؤشر الدولار الامريكي أمام العملات الرئيسية الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع أسعار النفط.

بنمو 34,7 في المئة بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية من دمج ميزانية بوبيان العام الماضي

البحر: بنك الكويت الوطني يحقق 198.6 مليون دينار أرباحاً صافية للأشهر التسعة الأولى

حقق بنك الكويت الوطني أرباحا صافية بلغت 198.6 مليون دينار كويتي «702 مليون دولار أميركي» في الأشهر التسعة الأولى من العام 2013، مقارنة مع أرباح قدرها 228.9 مليون دينار كويتي «809 مليون دولار أميركي» في الفترة نفسها من العام الماضي، والتي كانت قد تضمنت 81.5 مليون دينار كويتي «288 مليون دولار أميركي» أرباحا استثنائية ناجمة عن إعادة تقييم حصته في بنك بوبيان الإسلامي بعد دمج ميزانيته. وبعد استبعاد هذه الأرباح الاستثنائية، تكون أرباح بنك الكويت الوطني الصافية للاشهر التسعة الأولى من العام الحالي قد نمت بواقع 34.7 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

ونمت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني كما في نهاية سبتمبر 2013 بواقع 15.5 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، لتبلغ 19 مليار دينار كويتي «67 مليار دولار أميركي»، فيما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 4 في المئة إلى 2.46 مليار دينار كويتي «8.7 مليار دولار أميركي». كما نمت القروض والتسليفات الإجمالية كما في نهاية سبتمبر 2013 بواقع 9.3 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي لتبلغ 10.5 مليار دينار كويتي «37.2 مليار دولار أميركي»، فيما تمت ودائع العملاء بواقع 16 في المئة إلى 10 مليارات دينار كويتي «35.5 مليار دولار أميركي». وبلغت ربحية سهم بنك الكويت الوطني خلال هذه الفترة 44 فلسا للسهم الواحد.

وقال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني محمد عبدالرحمن البحر إن نمو أرباح بنك الكويت الوطني في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية من نتائج الفترة نفسها من العام الماضي، يعكس متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته بفضل السياسة المتحفظة الذي ينتهجها منذ تاسيسه في العام 1952، والتي مكنته من الاحتفاظ بأعلى التصنيفات الائتمانية بين كافة بنوك الشرق الأوسط بإجماع كبرى وكالات التصنيف العالمية.

وأكد البحر أن جميع أرباح بنك الكويت الوطني المعلنة جاءت نتيجة النشاط التشغيلي الحقيقي، إذ ارتفعت الأرباح التشغيلية للبنك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2013 إلى 467.1 مليون دينار كويتي «1652 مليون دولار أميركي»، بنمو بلغ 15.8 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية الناجمة عن إعادة تقييم حصته في بنك بوبيان.

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم شكري دبدوب إن البيئة التشغيلية المحلية قد شهدت تحسنا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مع إطلاق بعض المشاريع التنموية ودخولها حيز التنفيذ، وهو ما يؤكد نظرتنا الإيجابية لآفاق الاقتصاد الكويتي، وما نأمل أن يستمر بوتيرة أسرع خلال الفترة المقبلة.

وشدد دبدوب على أن بنك الكويت الوطني ماض بنجاح في استراتيجيته الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وموازنتها محليا وإقليميا. فعلى المستوى المحلي، يشهد بنك بوبيان الإسلامي، التابع لمجموعة بنك الكويت الوطني، نموا قويا ومستقرا في أدائه. أما على المستوى الإقليمي والدولي، فيواصل البنك الوطني جني ثمار استراتيجيته التوسعية المدروسة خارج الكويت مع نمو مساهمة الفروع الخارجية وشركاته التابعة في إجمالي أرباح المجموعة على الرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة وانعكاسها على بيئة الأعمال إقليميا، بالإضافة إلى تطورات الأزمة المالية عالميا. وأشار إلى أن الأسواق الخليجية تبقى ذات اهتمام خاص بالنسبة لبنك الكويت الوطني لما تشهده من استقرار ونمو اقتصادي قوي.

وكان بنك الكويت الوطني قد رفع حصته في بنك بوبيان الإسلامي الى 58.4 في المئة في شهر يوليو 2012، وهو ما نجم عنه تحقيق أرباح استثنائية بمقدار 81.5 مليون دينار كويتي بعد دمج ميزانية بنك بوبيان مع ميزانية المجموعة في الربع الثالث من العام 2012.

هذا وقد حافظ البنك الوطني على تصنيفاته الائتمانية الأعلى بين جميع المصارف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد اند بورز وفيتش، التي أجمعت على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة الثامنة على التوالي.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أكبر شبكة فروع محلية ودولية تصل إلى 170 فرعا حول العالم منتشرة في أميركا وأوروبا والخليج والشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

محمد البحر

بنك الكويت الوطني.. أرباح قياسية

إبراهيم دبدوب

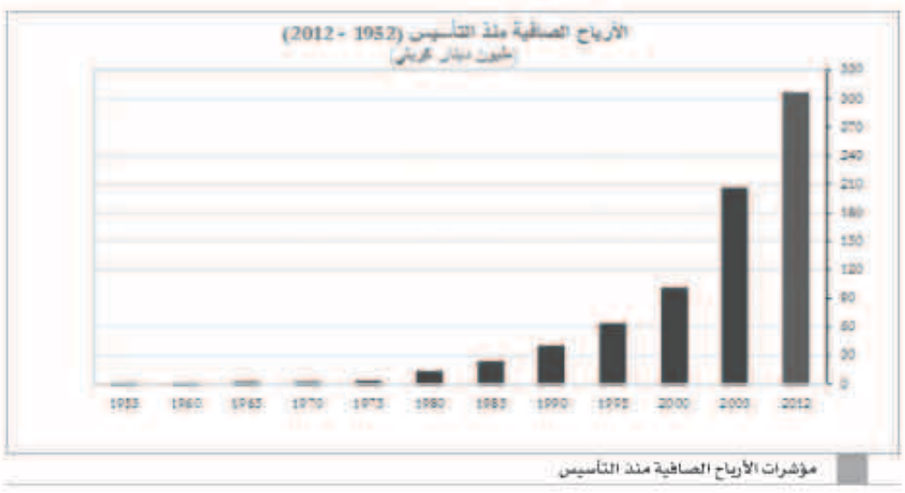

مؤشرات الأرباح الصافية منذ التأسيس

دبدوب: البنك الوطني ماض بنجاح في إستراتيجيته الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وموازنتها محليا وإقليميا

الموجودات ارتفعت 15,5 في المئة إلى 19 مليار دينار وحقوق المساهمين 4 في المئة إلى 2,46 مليار دينار

غرفة التجارة شاركت في معرض الصناعات التايوانية

جانب من المشاركة

في اطار زيارة الوفد الاقتصادي التيواني الى دولة الكويت خلال الفترة من 22-23 اكتوبر 2013 برئاسة/ تشيه تشاو تشو - نائب الشؤون الاقتصادية، شاركت غرفة تجارة وصناعة الكويت ممثلة بخالد مشاري الخالد - رئيس لجنة التجارة والنقل المنبثقة عن مجلس ادارة الغرفة في حفل افتتاح معرض الصناعات التايوانية الذي اقيم في فندق الشيراتون - الكويت امس الموافق 23 اكتوبر 2013، كما تم خلال التوقيع على مذكرة التفاهم بين الغرفة والجمعية الصينية العالمية للتعاون الاقتصادي لتشجيع الاستثمار والحث على استغلال الفرص التجارية المتاحة في كلا البلدين، وقد شارك بالمعرض العديد من الشركات الكويتية المهتمة بالاطلاع على المنتجات والانشطة المعروضة من قبل الجانب التايواني التي شملت عدة قطاعات كان من اهمها: الاجهزة الالكترونية والكهربائية، مواد البناء، قطع غيار السيارات، المكائن، اجهزة طبية، وادوية، مواد غذائية مشروبات، ديكور واثاث، تكييف مركزي، وانابيب معدنية.

وتاتي هذه المشاركة ضمن جهود الغرفة بايجاد فرص تجارية جديدة للقطاع الأعمال الكويتية المتاحة في أهم الدول الصناعية وحرصها على توطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة مع الجهات المعنية بالترويج للصادرات والاستثمار الخارجي.

مثل مشاريع المستشفيات والمترو والطرق ومدينة الحرير

خبير اقتصادي: معدلات النمو الملحوظ بالاقتصاد الكويتي لن تظهر إلا بعد تنفيذ مشاريع البنية التحتية

قال أحمد حسن كرم الخبير الاقتصادي بالخليج في حديث خاص لـ مباشر أنه لن يكون هناك معدلات نمو ملحوظه على الاقتصاد الكويتي حتى يتم على ارض الواقع تنفيذ اغلب المشاريع المدرجة بالخطة كالمترو والمستشفيات والاسكان والطرق ومدينة الحرير وغيرها من المشاريع والبنى التحتية».

وأوضح بأن خطة التنمية الكويتية اعتمدت في عام 2010 بقيمة 36 مليار دينار تمتد حتى عام 2030 حيث كانت مجزأة على خطط قصيرة المدى لفترة خمس سنوات. فكانت الخطة تحتوي على جزئين الاول هو اقرار القوانين والثاني هو تنفيذ المشاريع في هذه القوانين.

والمتتبع لهذا الامر سيلاحظ بان التكلفة الاجمالية لخطة التنمية مخصص منها جزء كبير لمشاريع القطاع النفطي والعمل على زيادة الانتاج. حيث حدد مبلغ بقارب الـ 20 مليار دينار لهذا الغرض والذي يعد قرابة الـ 55 في المئة من اجمالي التكلفة والذي من البديهي لن يشعر بها المواطن الكويتي.

بينما لو لاحظنا جيدا بالقوانين والمشاريع المدرجة بخطة التنمية لوجدنا بان القليل منها تم اقرارها او البدأ بتنفيذها. كالموافقة على جسر جابر ومحطة الزور الكهربائية. مع العلم بان التدخلات السياسية قد بدأت فعلا وكالعادة لتعطيل هذه المشاريع والادعاء بانها قد تم التلاعب بها.

ولو قارنا تنفيذ المشاريع لتقوية الاقتصاد الكويتي وانتعاشه لوجدنا بان تاثيرهم لايذكر ولن تكون هناك معدلات اقتصادية قوية قياسية ستلاحظ..

وتوقع تقرير اصدرته شركة «بيتك للابحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أمس ان يحقق القطاع غير النفطي المزيد من الانتعاش في النمو هذا العام ليصل إلى نسبة 4.6 في المئة في عام 2013 على خلفية المزيد من التعافي الذي يشهده القطاع الصناعي وقطاع الإنشاءات والقطاع العقاري بدعم من قوة الميزانية المخصصة للإنفاق الرأسمالي الحكومي للسنة المالية 2014/2013.

واضاف التقرير في الجزء الثاني الذي يتناول خطة التنمية في الكويت انه من المتوقع أن ينتج عن هذه الخطة معدل نمو 5.1 في المئة على أساس سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل استثمارات سنوية 7.4 مليار دينار على مدار فترة الخطة. وتضمنت الخطة إجمالي 1,100 مشروع، بما في مدار فترة الخطة التي تضمنت 1100 مشروع.

أحمد حسين كرم

وقال التقرير إيذاناً ببدء خطة التنمية الكويتية، اعتمدت الحكومة خطة متوسطة المدى لأجل خمس سنوات، والتي تغطي من السنة المالية 2011/2010 إلى السنة المالية 2014/2013. ويتوقع أن ينتج عن هذه الخطة متوسطة الأجل معدل نمو 5.1 في المئة على أساس سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل استثمارات سنوية 7.4 مليار دينار على مدار فترة الخطة. وتضمنت الخطة إجمالي 1,100 مشروع، بما في ذلك عدد من المشاريع الضخمة، مع تركيز الإنفاق على القطاعين النفطي وغير النفطي واضاف ومن المتوقع أن يشهد قطاع الإنشاءات المزيد من النمو ليصل إلى 3.6 في المئة على أساس سنوي لعام 2013 ثم ينخفض قليلا ليسجل 3.4 في المئة على أساس سنوي في 2014.وفي الوقت نفسه، نتوقع أن تناهز قيمة إنشاءات البنية التحتية في الكويت 3.2 مليار دولار في 2013 على أن ترتفع إلى 3.5 مليارات دولار في 2014. وفي بداية 2013، تم الإفصاح عن خطط للبدء في حزمة استثمارات إضافية في البنية التحتية بقيمة 20.5 مليون دولار، وتاتي بمثابة أحد المؤشرات الجيدة للسوق الكويتي، وتعد ميزة بالنسبة للكويت تتفوق بها على اقرانها الإقليميين.

وبالنظر للسنة المالية 2014/2013، نجد أن الحكومة تخطط لاستثمار ما بين 15.8 مليار دولار إلى 17.5 مليار دولار لدعم المشاريع التنموية. وعلى مدار فترة الاستثمار، سيشمل الاستثمار في البنية التحتية ما يزيد عن 320 مشروعا، ويشمل ذلك إنشاء العديد من الجسور والمباني الحكومية والطرق.

فعلى سبيل المثال، سينتج عن تطوير محطة الزور الشمالية للماء والطاقة الكهربائية بتكلفة 1.8 مليار دولار طاقة شاملة بمقدار 1.500 ميجاوات وستكون قادرة على إنتاج ما يصل إلى 107 جالونات من المياه الصالحة للشرب يوميا.وتشير التقديرات إلى أن إلى الكويت ستحتاج إلى طاقة إنتاجية بنحو 9.000 ميغاوات إضافية بحلول عام 2020. وفي هذه الأثناء، نجد أن التحسن الحادث في الكويت في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في يوليو قد أدى إلى مرونة وإيجابية في النمو الاقتصادي وثقة لكل من المستهلك ورجال الأعمال، وهو ما ينعكس في قوة وتيرة الائتمان. وتدل بيانات يوليو 2013 على استمرار النمو في الائتمان الخاص والذي ارتفع بنسبة 5.9 في المئة على أساس سنوي، وهو نفس المعدل الذي نما به في يونيو 2013. ولا يزال النمو الائتماني يقوده النمو في فئة التسهيلات الشخصية «والتي تشمل القروض الاستهلاكية والأقساط» حيث شهدت ارتفاعاً بنسبة 12.1 في المئة على أساس سنوي،وتمثل 38 في المئة من إجمالي عدد القروض.

دعا إلى إعادة النظر في منظومة القوانين الاقتصادية

الهلفي : مطلوب هيئة عليا لمشاريع B.O.T لتشجيع المبادرات

دعا المستشار الاقتصادي والقانوني سعود الهلفي الى ضرورة انشاء جهة أو هيئة محددة تكون مسؤولة رسميا عن مشاريع B.O.T ،ويتم نقل ملف هذه المشاريعإليها من ادارة املاك الدولة بوزارة المالية، وهذه الهيئة يكون منوط بها بحث الفرص والمبادرات بعيدا عن المحسوبيات، ويكون الباب مفتوحا للجميع ،لافتا الى ان هذه الخطوة اهم من تعديل القانون رقم 7 لسنة 2008 الذي اهدر المبادرات وادي الى هروب العديد من المشاريع لخارج الكويت.

وقال الهلفي في تصريح صحافي ان هذه تلك الهيئة سيكون لها سلطة استخراج التراخيص ،ولن تكون هناك تعاملات للمستثمرين خارجها مع جهات اخرى ، بدلا من الوضع الحالي الذي يترك ترك المستثمرين في مهب الريح دون مساندة ما يعرقل تنفيذ هذه المبادرات، مشددا على ضرورة ان يشمل القانون الجديد المعروض حاليا على مجلس الامة انشاء هذه الهيئة للقضاء علي الروتين والتعقيدات الإدارية وتناقض القرارات الذي تتسبب في نزوح رؤوس الاموال الكويتية للخارج.

واضاف الهلفي ان منظومة القوانين الاقتصادية بشكل عام تحتاج الى اعادة النظر لمعالجة الاختلالات السابقة التي أدت الى العديد من الاشكاليات الاقتصادية ، داعيا مجلس الامة الى الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين والقانونين وذلك لبحث القوانين التي تحتاج الى تعديل وتنقيح ودراستها بشكل علمي وعملي ، حتى لا تخرج عرجاء وتؤدي الى مشاكل عدة كما حدث مع قانوني 8 و9 لسنة 2008.

وشدد الهلفي على ان الحكومة ومجلس الأمة مطالبان بإجراء تغييرات عديدة في التشريعات وكلك الإجراءات التنفيذية والإدارية لتفعيل الرؤية السامية بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للكويت عبر ميكنة الإجراءات الإدارية بعيدا عن الروتين وبطء الإجراءات والبيروقراطية والمحاباة ،وتكون هناك مسطرة ومعايير واحدة لكافة المعاملات مع تحديد مدة زمنية لكل معاملة بدلا من الوضع الحالي الذي تستغرق فيه رخصة مصنع سنوات بينما في الدول المجاورة تتم في أيام بل في ساعات ، فللأسف اي مشروع يحتاج الى عشرات التوقيعات والإجراءات من جهات عدة، بل كثيرا ما نجد التناقضات في غياب التنسيق في القرارات ، ما أدى الى تشتت المستثمرين والشركات خاصة عند إنشاء مشروع وبالتالي تتوقف المشاريع لأسباب واهية.

وعن قانون الشركات اوضح الهلفي انه يعتبر انجازا رغم ان به العديد من المثالب لكنه افضل من القانون القديم، خاصة وأنه قد حل إشكالية شركات الشخص الواحد والتي كانت بها تلاعبات، حيث كان يضطر البعض الى ادخال أفراد غير مرغوب فيهم او ليس لهم علاقة بالشركة، ومن ايجابياته أيضا ان الشركة أصبحت لا يتحكم فيها احد من اعضاء مجلس الادارة، بل ان الجمعية العمومية أتاحت الفرصة لصغار المستثمرين ان يكون لهم دور في ادارة الشركة.

سعود الهلفي